الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.273

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح
الجلسة **٢٧٣**
الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد أوه جون ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، اختتمت هيئة نزع السلاح نظرها في انتخاب المسؤولين للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وقد تلقيت رسالة من رئيس مجموعة الدول الأفريقية يبلغ فيها الهيئة بأن المجموعة اعتمدت بنن نائبا للرئيس ممثلا للمجموعة. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب بنن نائبا للرئيس.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الهيئة، أن أرحب ببنن عضوا جديدا في المكتب. وسأعول على دعمها ومشورتها.

ما زال يتعين علينا انتخاب رئيس للفريق العامل الأول. كما وعدت في وقت سابق، أجريت مشاورات ثنائية مع المجموعات وكذلك مع بعض الوفود المهتمة بهذا الأمر. وأعتقد أنني وجدت مرشحا مناسبا في شخص السيد جان -فرانسيس ريجي زينسو ممثل بنن. أعتقد أن لديه مؤهلات جيدة، وذلك الانطباع أكدته المشاورات الأولية مع الوفود، التي وجدته أيضا مرشحا مناسبا لهذا المنصب. وأود أن أرشحه لرئاسة الفريق العامل الأول. ومن شأن انتخابه أن يعطي توازنا جيدا الأعمال الهيئة، لأنني، بصفتي رئيسا، أنتمي إلى آسيا؛ وزميلنا البرازيلي رئيس الفريق العامل الثاني ينتمي إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد زينسو، بطبيعة الحال، ينتمي إلى المجموعة الأفريقية.

وأود أن أحث جميع الأعضاء على الموافقة على اقتراحي. إلا أنني سأعطي مهلة من الوقت - حتى نهاية اليوم - كي يتسنى لأي عضو له رأي آخر بشأن هذا الترشيح أن يعود إليّ. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سننتخب السيد زينسو رئيسا للفريق العامل الأول في جلستنا العامة بعد ظهر يوم الاثنين.

تنظيم الأعمال: تدابير لتحسين فعالية أساليب عمل الهيئة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدرجت مسألة ”تدابير لتحسين فعالية أساليب عمل الهيئة“ في جدول الأعمال وفقا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لمقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والمعنون ''تقرير هيئة نزع السلاح'' الذي أورد في فقرته الفرعية (ب) جملة أمور منها:

''ينبغي لجدول الأعمال الموضوعية لهيئة نزع السلاح أن يشتمل على بندين من بنود جدول الأعمال سنويا... وسيظل من الممكن إدراج بند ثالث إذا كان هناك توافق في الآراء على اعتماد هذا البند''.

وأود أن أشير إلى أنه تم التوصل، في أثناء المشاورات المفتوحة العضوية المعقودة في العام الماضي برئاسة السفير روي، إلى اتفاق على مناقشة هذه المسألة في الدورة الموضوعية الحالية. ومعروض على الممثلين، في ذلك الصدد، ورقة اجتماع مقدمة من بلدان حركة عدم الانحياز، ترد في الوثيقة A/CN.10/2006/CRP.2.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض تلك الوثيقة.

السيد راشميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرض آراء حركة عدم الانحياز بشأن مسألة تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح.

ترى حركة عدم الانحياز أنه يتعين تعزيز أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف وتنشيطها. إذ أنه يلزم تحسين المحافل المتعددة الأطراف مثل هيئة نزع السلاح واستخدامها على نحو أنجع، لتنفيذ برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية (القرار دإ — ٢/١٠) للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وتعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وما برحت حركة عدم الانحياز تسهم بإيجابية في تحقيق ذلك الهدف في إطار الجمعية العامة، وبخاصة في إطار اللجنة الأولى. وتؤكد حركة عدم الانحياز أن تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح ينبغي أن يكون في إطار العملية الشاملة الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة، وفقا للقرارات ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ بصفة خاصة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أهمية هيئة نزع السلاح بصفتها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة وبصفتها هيئة تداولية تنظر في شتى المشاكل الحاصلة في ميدان نزع السلاح وتقدم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، تود حركة عدم الانحياز أن تؤكد من جديد أن الجمعية العامة ما زالت، وينبغي أن تظل، جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان نزع السلاح وتنفيذ تدابير نزع السلاح.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن الأحكام الواردة في مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والرامية إلى تعزيز فعالية أداء هيئة نزع السلاح ما زالت سارية. ونرى، أولا، أن جدول الأعمال الموضوعي للهيئة ينبغي أن يتضمن بندين كل عام، يؤخذان من كامل مجموعة مسائل نزع السلاح، بما في ذلك بند عن نزع السلاح النووي؛ ثانيا، أن الدورة الموضوعية السنوية للهيئة ينبغي أن تستمر لمدة ثلاثة أسابيع؛ ثالثا، ينبغي النظر في البنود الموضوعية لجدول الأعمال لمدة ثلاث سنوات.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أن من الأهمية بمكان أن تعمل الهيئة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، مع إجراء التعديلات التي قد ترى الهيئة أنها ضرورية، وأن تبذل كل جهد ممكن كي تكفل اتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية، قدر الإمكان، بتوافق الآراء.

وتؤمن حركة عدم الانحياز بأن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها هيئة نزع السلاح ترجع في المقام الأول ليس إلى عدم فعالية أساليب عملها، وإنما ترجع في واقع الحال إلى الجمود الحاصل في شتى محافل نزع السلاح والناشئ عن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء للتحرك إلى الأمام نحو التدابير المتصلة بنزع السلاح النووي. أما مسألة

كيفية تعبئة الإرادة السياسية فإنها تمثل، وينبغي أن تمثل، تحديا وأولوية أكثر إلحاحا لنا جميعا.

وأخيرا، ما فتئت حركة عدم الانحياز على استعداد للنظر في أي مقترح لتنشيط، أو ترشيد، أو تبسيط أعمال هيئة نزع السلاح كخطوة أولى صوب استعراض أجهزة نزع السلاح عامة، من أجل تحقيق المبادئ والأولويات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة.

السد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن هيئة نزع السلاح قررت تخصيص الوقت اللازم لمناقشة التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عملها. ويرى وفدنا أن هذه العملية تتفق والجهود المستمرة لإحداث ثورة إصلاح دائمة في الأمم المتحدة.

وكلنا ندرك، مع الألم، الصعوبات التي تعيّن على الهيئة أن تتغلب عليها على امتداد السنوات الثلاث الماضية تقريبا من أجل الاتفاق على جدول لأعمالها. وأبرزت الطفرة التي تحققت في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن جدول أعمالنا ضرورة الحلول التوفيقية وتوافق الآراء في الجهود المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من أنه تم إنعاش الهيئة وأنها تتحرك الآن نحو مناقشة المسائل الموضوعية، فإن من الحكمة أيضا أن تستعرض الوفود أساليب عمل الهيئة وأن تتدبر السبل اللازمة لتحسينها، وأن تقوم على أساس توافق الآراء، باتخاذ التدابير التي من شأنها أن تعزز فعاليتها.

وإذا كانت هناك نهج جديدة من شأنها أن تمكّن هيئة نزع السلاح من أن تتجنب عرقلة أعمالها في المستقبل، ينبغي دراسة تلك النهج واعتمادها. وينبغي، بالمثل، دراسة واحتضان الابتكارات التي يمكن أن تزيد من جدوى الهيئة وأهميتها لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمع الدولي. ويتطلع وفدنا إلى الاستماع إلى آراء الوفود الأخرى بشأن هذا الموضوع، وإلى تبادل الأفكار بشأن سبل جعل أعمال هيئة نزع السلاح أفضل وأكثر ذكاء.

وأخيرا، يود وفدنا أن يؤكد أهمية الدقة والشمولية في أعمالنا هنا لتحسين هيئة نزع السلاح. ونرى أنه ينبغي أن تدخل الهيئة في عملية إعراب تام عن الآراء والخيارات المتعلقة بتحسين فعالية أساليب عملها إلى أن نحقق نتيجة ملموسة وتوافقية. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا مجتمعين أن نجعل هيئة نزع السلاح أداة أكثر قيمة لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد تشاروات (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى هيئة نزع السلاح على أنها جزء هام من أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح. فهيئة نزع السلاح، كما نعلم جميعا، محفل نزع السلاح الوحيد، باستثناء اللجنة الأولى، الذي يتمتع بعضوية عالمية ويضطلع بدور هام كهيئة تداولية ترمي إلى وضع توصيات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار عامة.

وفي الماضي، حققت هيئة نزع السلاح نتائج هامة، مثل المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ لنقل الأسلحة، والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها ونزع السلاح، مع التأكيد بصفة خاصة على توطيد دعائم السلام، فضلا عن المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونود أن نرى هيئة نزع السلاح وهي تستمر في الاضطلاع بدور المساهمة في تهيئة بيئة دولية أكثر أمنا وسلاما.

وفي ذلك السياق، يسرنا أن نغتنم هذه الفرصة للدخول في مناقشات بشأن كيفية التأكد من أن هيئة نزع السلاح تستطيع أن تعمل بفعالية وأن تؤدي الدور الذي نود منها جميعا أن تضطلع به. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي

مناقشة مسألة اتخاذ تدابير لتحسين فعالية أساليب العمل. والسؤال الرئيسي في نظر الاتحاد الأوروبي هو: ماذا يمكننا جميعا أن نفعله لتعزيز هيئة نزع السلاح، وللمساعدة على التأكد من أنها قادرة على أداء أعمالها؟

ونتطلع إلى إجراء تبادل مفتوح في الآراء بين الدول الأعضاء، ونحن على استعداد للنظر في كل الاقتراحات البناءة لمساعدة هيئة نزع السلاح في تحقيق النتائج التي نأمل جميعا أن نراها نتيجة لمداولاتنا خلال دورتها. ونعتقد أن هناك فائدة عظيمة لدى النظر في الخطوات العملية والواقعية الممكنة لتعزيز أداء هيئة نزع السلاح ذاته. وكان الاتحاد الأوروبي دوما بناء في نهجه إزاء تلك المسألة، وقد تجلى هذا أيضا في موقفنا في العام الماضي في المناقشات بشأن إعداد جدول أعمال لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح. وأود أن أؤكد للأعضاء أننا سنستمر في عمل ذلك.

السيد اسيم ايزيك (تركيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها، دعوني أهنئكم، سيدي، على توليكم منصب الرئاسة، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على المهام التي يضطلعون بها. ولكم دعم وفدي الكامل في مساعيكم المقبلة.

تعتقد تركيا أيضا أن هيئة نزع السلاح جزء هام من أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويؤيد بلدي كذلك مناقشة مسألة التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح، بما في ذلك الخطوات العملية والواقعية الممكنة لتعزيز أدائها. ولذلك يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به من قبل ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ميلتون (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يجب، كما ذكر وفدي في بيانه في المناقشة العامة في هذه الهيئة، أن تبرهن هيئة نزع السلاح على أنها قادرة على معالجة أكثر الشواغل الأمنية الدولية إلحاحا اليوم. ولكي تكون الهيئة ذات أهمية وموثوقية، لا بد لها أن تصل إلى نتائج. فلا يكفي أن نجتمع لمجرد الاجتماع فحسب.

ونتفق مع الاتحاد الأوروبي على أن هناك ما يبرر النظر في اتخاذ خطوات عملية وواقعية لتعزيز أداء هذه الهيئة. ولا تزال استراليا مرنة وبناءة في نهجها، وستنظر في أي اقتراح يساعد هيئة نزع السلاح على الاضطلاع بدور في الإسهام في تهيئة بيئة دولية أكثر أمنا وسلاما، وعلى الرد على أكثر التهديدات إلحاحا اليوم.

السيد تشنغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): يسر الوفد الصيني أن تتاح له هذه الفرصة ليناقش كيفية تحسين أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتشاطر معكم بعض وجهات نظرنا بصدد هذه المسألة.

أولا، أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨ جهازا متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، شمل اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح. وقامت هيئة نزع السلاح، كجزء أساسي من ذلك الجهاز، بتقديم إسهامات مفيدة لتعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا يمكن الاستعاضة عن وضعها ودورها. ولهذا، ينبغي أن تؤدي أي مبادرة لتحسين أساليب عملها إلى تقويتها لا إلى إضعافها.

ثانيا، في رأينا أنه ينبغي أن نعالج مسألة تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح بطريقة موضوعية ورشيدة. وتجدر الإشارة إلى أن العامل الرئيسي الذي يعوق العملية الحالية لتحديد السلاح ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف هو عدم توفر الإرادة السياسية، لا المشاكل الإجرائية أو التنظيمية. وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لهيئة نزع السلاح، بحكم طبيعتها كهيئة تداولية لمسائل نزع السلاح، هي وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لتحديد

الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وينبغي عدم تغيير هذه المهمة، وهي لن تتغير.

ثالثا، نأمل أن نراعي الحاجة إلى دعم سلطة الهيئة، وأن نمضي على هذا الأساس إلى مناقشة كيفية الاستفادة التامة من الموارد الحالية وكيفية زيادة تعزيز كفاءتها وفعاليتها. وسيشارك وفدي بنشاط في المناقشات ذات الصلة، بأسلوب منفتح ومرن، وسيعمل بلا كلل على حماية وتقوية آليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد روي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): كنت طرفا في النقاش الذي دار لوضع مسألة أساليب عمل الهيئة على جدول الأعمال. واعتقدت أن بعض الوفود التي أيدت هذه الفكرة رأت أننا نحتاج بحق إلى مناقشة هذه المسألة، حتى وإن كان لنا بعض التحفظات عليها، لأن الأولوية عند مناقشة هذه المسألة كانت تتمثل في جدول الأعمال. واعتقدنا أن وضع جدول الأعمال وبدء التشغيل الفعلي للهيئة كانا أكثر أهمية من النظر في أساليب العمل. ومع ذلك، وكجزء من سياستنا القائمة على الإصغاء إلى الوفود الأخرى التي ربما يكون لها آراء جيدة جدا وذات صلة بالموضوع قد لا نفهمها، اتفقنا على أنه ينبغي لنا أن نناقش هذه المسألة.

ولكننا مرة أخرى، وحيث أن الموضوع مطروح للنقاش، ما زلنا نسأل أنفسنا: ما هو العيب في أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح؟ واعتقد أنه يجب علينا أن نجيب على ذلك السؤال. ما هو عيبها؟ وما هي الأساليب الحالية؟ وهل نحن نتكلم عن الإصلاح لمجرد الإصلاح؟ هل ينبغي لنا أيضا، لأن جميع مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى تمر بعملية إصلاح، أن ننضم إليها مواكبة لهذا الركب، إذا جاز هذا التعبير؟

وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نفحص بدقة العيب الكامن في أساليب العمل – ليس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في حد ذاتها، ولكن أساليب العمل التي يبدو لي أنها متعلقة بالاقتراح الوارد في ورقة عمل حركة عدم الانحياز الذي يتناول كامل المسائل ذات الصلة. وحينما نتكلم عن أساليب العمل، فإننا نتكلم عن الدورة. هل هناك أي عيب في الدورة السابقة؟ هل هناك عيب في أن يكون هناك بندان في جدول الأعمال؟ هل نريد أربعة بنود في جدول الأعمال أم نريد مجرد بند واحد؟ تلك أسئلة يجب أن نطرحها حينما نتكلم عن أساليب العمل.

هل نريد أن نعدل أو نغير النظام الداخلي؟ نحن نعمل وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. إلى أي مدى يمكننا أن نكيف ذلك مع واقع الهيئة ذاتها؟ إلى أي مدى يمكننا أن نذهب؟ إن هذا لا علاقة له بالمسائل الموضوعية للهيئة. وما زالت وفود أخرى تتكلم عن عدم توفر الإرادة السياسية. وأرى أنه ينبغي لنا أن نفصل الجوانب السياسية لما يسمى بالإصلاح أو التنشيط عن المسائل الإجرائية.

ومن رأينا أن مسألة أساليب العمل مسألة إجرائية. وقد مررنا بهذه العملية في اللجنة الأولى. وتكلمنا عن الانعقاد مرة كل سنتين، وتقديم مشاريع قرارات أقصر، ومحاولة تجنب التداخل والتكرار، وما إلى ذلك. وقدم وفدي مساهمة في هذه العملية وقدم ورقة عمل؛ وكنا، بصفتنا عضوا في المكتب، نعمل مع السفير دي ألبا منذ عامين، مهتمين بالجهد الرامي إلى تنشيط أساليب عمل اللجنة الأولى. ولقد فعلنا ذلك. ولهذا فإن من العسير جدا علينا أن نفهم مبرر قضاء قدر كبير من الوقت في مناقشة أساليب العمل من الناحية الإجرائية.

وفي ما يتعلق بأساليب العمل – وباستثناء المسائل المتصلة بالنظام الداخلي ودورة بنود جدول الأعمال –

كانت الهيئة تعقد دورتين كل عام. أما الآن فإننا نعقد دورة واحدة. هل نحتاج إلى دورتين؟

وأرى أن مسألة اتخاذ القرارات مسألة هامة. ويشير اقتراح حركة عدم الانحياز إلى التقليد العام الذي يقضي بأن نحاول، قدر الإمكان، كفالة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء. وربما ينبغي لنا، من وجهة نظر وفدي، أن ندرس كامل مسألة توافق الآراء. ولننظر في ما حدث العام الماضي، عندما كنا نحاول أن نصل إلى جدول للأعمال – أو حتى موضوع الحصول على مشروع قرار للجنة الأولى بشأن تقرير الهيئة، وهو موضوع بسيط. كم كانت هذه العملية مضنية، لأننا كنا نحاول أن نصل إلى توافق في الآراء.

وإذا كنا إذاً نتكلم عن فعالية أساليب عملنا، فإننا قد نرغب في إعادة دراسة ذلك. وليست لدينا أي مقترحات في هذا الشأن، ولكنني اعتقد أن هذه المسألة تدخل في إطار فكرة تنشيط أساليب العمل.

وهناك أيضا مسألة أخرى: الصلة بين مختلف أجزاء أجهزة نزع السلاح. والفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩١/٦٠ – وهو أخر قرار عن تقرير هيئة نزع السلاح –

”تؤكد من جديد أيضا أهمية زيادة تعزيز الحوار والتعاون بين اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح“.

وعندما نتكلم عن تنشيط أساليب العمل، قد نرغب في أن ننظر في ذلك. ولا أرى أي حوار بيننا وزملائنا في جنيف. فتقرير مؤتمر نزع السلاح يرسل إلى الهيئة سنويا. وكذلك يرسل تقرير اللجنة الأولى إلى الهيئة. ماذا نفعل بهما؟ ما برح المؤتمر ذاته يناقش تحسين فعالية أساليب عمله. ويذكر آخر تقرير له ما يلي:

”ناقشت الوفود في جلسات عامة أهمية تحسين أساليب عمل المؤتمر. وترد وجهات نظرها بشأن هذه المسألة على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة“. (A/60/27، الفقرة ١٧)

هل هناك إمكانية أن نجري حوارا، في حدود الموارد المتوفرة حاليا، بين المؤتمر والهيئة؟ هل سيكون ذلك مجديا؟ هل سيحسن ذلك فعاليتنا؟ تلك باختصار هي المسائل التي ينبغي أن ننظر فيها: دورة أعمال الهيئة؛ وعدد البنود المدرجة في جدول الأعمال؛ ومسألة النظام الداخلي؛ واتخاذ القرارات؛ وكامل فكرة توافق الآراء؛ والصلة بين هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح – كامل فكرة الحوار.

ومرة أخرى أردت أن أوضح أننا نود أن نسمع توصيات محددة في هذا الشأن. ونأمل، كما ذكرنا يوم الاثنين الماضي، أن يكون بوسعنا أن نتقدم على الأقل بعدد من التوصيات إلى الجمعية العامة. فلا يمكننا طوال السنوات الثلاث القادمة أن نظل نتكلم عن تحسين فعالية الهيئة. ونود أن نرى، على وجه التخصيص وكتابة، أين يكمن موضع الخطأ: يجب علينا أولا أن نحدد ما هو الخطأ في ما يتعلق بأساليب العمل. وإذا لم نكن نعرف أين يكمن الخطأ فلن يكون باستطاعتنا أن نصلحه. ما هي أوجه الضعف؟ وهل هناك بالفعل أوجه ضعف؟ وأنا أشير لا إلى المسائل السياسية وإنما إلى أساليب العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير روي، ممثل سيراليون، على أسئلته الشاحذة للفكر. فهي تأتي من شخص أجرى مشاورات أدت إلى اتفاق على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالنا اليوم.

اتفق معه تمام الاتفاق على أنه يتعين علينا أن نمضي إلى إجراء مناقشات محددة بشأن مسائل معينة. ومن المفترض أننا نناقش هنا أساليب العمل، ولهذا لا بد لنا أن نناقش تلك الأساليب. واعتقد أن قائمة المسائل التي أعطانا إياها لكي

نتكلم عنها تمثل نقطة انطلاق جيدة، وأود أن أشجع جميع الدول الأعضاء على أن تنظر في تلك المسائل وأن تعود إلينا بآرائها وتعليقاتها عليها، عندما نعقد جلسة عامة أخرى بشأن هذا الموضوع.

السيد دي سانتوس (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم ببضعة تعليقات في المناقشة الجارية بشأن أساليب عمل هيئة نزع السلاح.

إننا إذ نناقش الطريقة التي يمكن بها لهيئة نزع السلاح أن تحسن فعالية أساليب عملها، ينبغي ألا نكتفي بمجرد ذكر أنه لم يحرز تقدم يذكر في الماضي وأن عمليات هامة قد تم إلغاؤها. ونرى أنه ينبغي التغلب على الصعوبات التي تقف في سبيل تحسين فعالية الهيئة على امتداد السنوات الأخيرة، مع مراعاة أن الأولويات في ما بين الدول الأعضاء تختلف بالضرورة وأن الإرادة على تنفيذ الالتزامات قد تختلف هي الأخرى.

وفي ذلك الصدد، نؤيد التعليق الذي أدلى به زميلنا ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والقائل إن الصعوبات الرئيسية التي تواجه الهيئة ترجع في المقام الأول لا إلى عدم فعالية أساليب عملها، وإنما إلى الجمود الاستراتيجي العام الحاصل في مختلف محافل نزع السلاح، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول للتحرك إلى الأمام بشأن مسائل ذات أهمية أساسية للسلم والأمن الدوليين.

وفي حين أننا نعتقد أن المشكلة الرئيسية سياسية أكثر منها إدارية، أود أن أتقدم بعدد من المقترحات المحددة التي نرى أنها قد تكون مفيدة في مداولاتنا.

أولا، إن من شأن انتخاب المكتب في وقت مبكر أن ييسر متابعة المواضيع المتفق عليها، وأن يسمح أيضا بإجراء مشاورات مسبقة تتعلق بالدورات التالية. ثانيا، أن عامل الاستخدام الأفضل للوقت ينبغي أن يحترم حق الوفود في أن تعرب بحرية عما تراه هاما، وضرورة إعطاء كل منها القدر المناسب من الوقت. ثالثا، أنه ينبغي دراسة إمكانية استبعاد بعض بنود جدول الأعمال دراسة دقيقة على أساس كل حالة على حدة.

وهذه الهيئة، كما ذكر وفدي في التبادل العام للآراء (انظر A/CN.10/PV.269)، هيئة تداولية يشترك فيها الجميع، مخصصة لإجراء مناقشة طويلة الأجل لمسائل نزع السلاح بغية تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ووقوعها في دائرة اختصاص الجمعية العامة يعني أنها المكان السليم لإجراء مناقشات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح، من حيث صلتها بصون السلم والأمن الدوليين. كما أنها ليست هيئة تتفاوض بشأن اتفاقات ملزمة قانونا، ولهذا فإنها لا تعمل في ظل القيود التي تتسم بها تلك المفاوضات.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن الإجراءات الرسمية والترتيبات الإدارية الجديدة لا تكفي لكي يعتمد أعضاء الأمم المتحدة التدابير اللازمة لتنشيط هيئة نزع السلاح. ويتعين أن تعالج الأسباب الجذرية للتدهور السياسي الراهن في جهاز نزع السلاح. والاقتراحات، كما نعلم، كثيرة. وما يلزمنا الآن بصفة جماعية هو الإرادة السياسية الكافية لاعتمادها وتنفيذها.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالانكليزية): كما ذكر وفدي خلال التبادل العام للآراء (انظر A/CN.10/PV.271) وكما أكدت بعض الوفود في هذه القاعة، لا نرى ضرورة لتفكيك الثلاثي الحالي لنزع السلاح المتعدد الأطراف، أي اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. كما أود التشديد على أن وفدي يرى من المهم أن تتخذ قرارات في مسألة إصلاح أو تحسين أساليب عمل الهيئة داخل هذه القاعة وفيما بين أعضاء هذه الهيئة بكاملها، بدلا من الانتظار إلى أن تقرر هيئات أخرى مستقبل هيئة نزع السلاح. ونتوقع جميعا مناقشة تقرير الأمين

العام عن الولايات (A/60/733) في الجمعية العامة. وأرى أن هذه المسألة قد تثار أيضا في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وقد تقرر تلك الهيئات، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بالتمويل وقد تضغط على الهيئة لتتخذ القرارات بالاستناد إلى قرارات هيئات أخرى أو قد تتطلب من الهيئة الوفاء بأحكام الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

ونؤيد أيضا الرأي القائل بأننا حين نتكلم عن تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح أو عن ترشيد أعمالها، فإنما نتكلم عن فعالية عملنا ونتائجه، وليس عن عدد الاجتماعات التي نعقدها والمدة التي تستغرقها مناقشتنا للبنود المعروضة علينا. ذلك أنه قد يتم التوصل إلى اتفاق على مسألة معينة خلال دورة واحدة. فالمناقشة داخل الفريق العامل الثاني، على سبيل المثال، تستند إلى الوثيقة التي أصدرت في عام ٢٠٠٣ وقد لا يلزم تمديدها لفترة أخرى. ومن هنا لا يعجب وفدي بصفة خاصة بصيغة فترة السنوات الثلاث. ويمكننا، بطبعة الحال، التعايش مع قرارات سبق اتخاذها ولدينا الاستعداد للعمل على أساس برنامج العمل الذي تم اعتماده.

وبما أننا نناقش النهوض بفعالية هيئة نزع السلاح ونتائج أعمال الهيئة، سوق يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار القرارات النهائية التي ستتخذها الهيئة. وكما ذكرت الوفود الأخرى، ربما لا يزيد عدد ما يشار إليه في اجتماعاتنا من بين الوثائق التي تصدرها هيئة نزع السلاح عن ثلاثة أو أربعة. فمن ناحية، يدل هذا على أن هيئة نزع السلاح يمكن أن تؤدي بالفعل دورا فعالا وهاما بتقديم التوصيات والمبادئ التوجيهية في بعض المجالات. ولكن من ناحية أخرى، حتى حين تصدر الهيئة وثيقة ختامية أو تصل على استنتاج نهائي، فلا يجري تنفيذ تلك القرارات فيما بعد من خلال الاتفاقات متعددة الأطراف، في جملة أشياء أخرى.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي وجهة النظر التي ذكرها من فوره ممثل سيراليون فيما يتعلق بضرورة الحوار بين رؤساء هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح بشأن ما يمكن تسميته بتوزيع العمل. ويرى وفدي أن تؤدي هيئة نزع السلاح دور موحد الأفكار التي يمكن تنفيذها فيما بعد أو وضعها أساسا لمزيد من الاتفاقات المتعددة الأطراف. ولكي نفعل ذلك، أرى أنه سيكون من المهم لنا جميعا أن نبدأ التفكير في بنود جدول الأعمال المقبلة لهيئة نزع السلاح للفترة القادمة، ربما ليس في هذا العام ولكن بدءا من العام المقبل، عندما نناقش تحسين فعالية أعمال هيئة نزع السلاح.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز عن مسألة التدابير المتخذة للنهوض بفعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح.

ولدي عدة تعليقات ومقترحات عامة. فرغم الجهود الناجحة التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال الجهاز القائم لنزع السلاح، كالمعاهدات مثلا، والصكوك من قبيل اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي تحظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تقضي بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل لجميع التجارب النووية التي تحظر التجارب النووية على نحو شامل، فضلا عن المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومبادئ التحقق، نرى أن هذه الآلية ما برحت تصادف لسوء الحظ انتكاسات ولم تصدر عنها نتائج مرضية في السنوات الأخيرة.

ومع أننا نرى أن هذه النكسات تعزى بصفة رئيسية إلى انعدام الإرادة السياسية، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن الهيئة يمكن أن تناقش التدابير الممكن اتخاذها للنهوض بفعالية أساليب عملها. وقد بذل جهد مماثل داخل اللجنة الأولى،

تمخض بالفعل عن اتخاذ قراري الجمعية العامة ٤١/٥٨ و ٩٥/٥٩. وفي هذين القرارين، أكدت الجمعية مجددا دورها في معالجة مسائل نزع السلاح والمسائل الدولية المرتبطة بها، بما يتفق مع وظائف الجمعية العامة وسلطاتها في صون السلام والأمن الدوليين وتنظيم التسلح، كما تنص الفقرة ١ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن ننسى أن هيئة نزع السلاح قد أعدت بتوافق الآراء على مر السنين مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات بشأن عدد كبير من المواضيع تمت الموافقة عليها من جانب الجمعية العامة. وما برحت الهيئة في الوقت ذاته تركز أعمالها تدريجيا على عدد محدود من بنود جدول الأعمال في كل دورة. ففي عام ١٩٨٩ كان أقصى عدد من البنود لدى الهيئة أربعة بنود، ولكنها أنقصت بنود جدول الأعمال منذ ذلك الحين إلى بندين، يناقش كل منهما عادة لمدة ثلاث سنوات متتالية، مع إمكانية إضافة بند ثالث.

وفي عام ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة، بموجب مقررها ٤٩٢/٥٢ الصادر بتوافق الآراء، أن يشتمل بند جدول الأعمال اعتبارا من عام ٢٠٠٠ في العادة بندين موضوعيين. ولا ينبغي أن يغيب عنا أن هذا المقرر لم ينفذ إلا مرة واحدة، في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، ولكن النتيجة لم تكن مرضية. وكاد أحد البندين يحظى بتوافق الآراء، أما البند الأخر فنوقش مناقشة شاملة في الدورات الموضوعية. لذلك، كما أشار ممثل حركة عدم الانحياز، لا تزال الأحكام الواردة في المقرر ٤٩٢/٥٢ لتعزيز كفاءة الأداء الوظيفي لهيئة نزع السلاح محتفظة بأهميتها، وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال الموضوعي للهيئة بندين في كل سنة يتم اختيارهما من بين المسائل المتعلقة بنزع السلاح على اتساع نطاقها، أحدهما عن نزع السلاح النووي، مع احتمال إضافة بند ثالث بطبيعة الحال.

ووفدي أيضا يود أن يشدد على أن الهيئة، بصفتها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ينبغي لها أن تعمل، حسبما تم الاتفاق عليه من قبل، بموجب النظام الداخلي للجمعية، مع إجراء التعديلات اللازمة، طبعا، وأن تتخذ قراراتها بشأن المسائل الموضوعية بتوافق الآراء.

أما بعد، لدينا بعض الأفكار التي نود أن نتشاطرها مع أعضاء الهيئة. نعتقد أنه لئن كان على الهيئة أن تؤكد على المقرر ٤٩٢/٥٢، فإنه يمكن رفع توصية بأن تسعى إلى اعتماد جدول أعمالها في الدورة التنظيمية لمنح وقت كاف للرئيس قبل عقد الدورة الموضوعية لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسائل المعروضة على الهيئة.

الفكرة الأخرى هي حث الدول الأعضاء على أن توزع أوراق موقفها بشأن بنود جدول الأعمال، إن وجدت، وحث رؤساء الأفرقة العاملة على توزيع أوراق عملها الخاصة مسبقا قبل الدورة الموضوعية بغية منح الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الوقت الكافي للحصول على الآراء والتعليمات من عواصمهم.

في الختام، وردا على بعض الأسئلة التي طرحها سفير سيراليون، نعتقد أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح قد خفضت بالفعل عدد بنود جدول أعمالها إلى بندين. وهذا حقا نهج متوازن تم اتخاذه بمرور السنين نتيجة عملية تدريجية. بل إن الهيئة، كما ذكرت، كان جدول أعمالها يضم أربعة بنود في عام ١٩٨٩، وجرى تخفيضها إلى بندين اعتبارا من عام ٢٠٠٠.

والمشكلة الكبرى، كما ذكرت حركة عدم الانحياز، هي الافتقار إلى الإرادة السياسية. ومهما كانت إجراءات وأساليب العمل ذكية وبارعة، غير أنها للأسف لا يمكن أن تحسم المشكلة. ولكننا نظل متفائلين بأننا قد نتمكن من تحسين فعالية أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنسبة إلى المقترحات التي قدمها ممثل إيران والى إحدى المسائل التي أثارها عن اعتماد جدول أعمالنا، أعتقد أننا اعتمدنا هذا العام جدول الأعمال في الدورة التنظيمية. لقد فعلنا ذلك، لكني أعتقد أنه يقترح إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة.

المسألة الأخرى التي أثارها تتعلق بتقديم ورقات العمل مسبقا. وللقيام بذلك، سنحتاج إلى تنظيم أعمال الهيئة في وقت مبكر جدا. وهذا العام، لم ننتخب حتى الآن رئيسا لأحد الأفرقة العاملة، ولذا سيكون من الصعب للغاية في ظل هذه الظروف توقع تقديم ورقات العمل مسبقا.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): وفدي أيضا يعلن تأييده لوجهات النظر التي أعربت عنها حركة عدم الانحياز. إلا أن وفدنا يود أن يدلي ببضعة تعليقات إضافية. لقد أصغينا باهتمام شديد إلى وجهات النظر التي أعربت عنها وفود أخرى أيضا.

وكما ذكرنا في بياننا خلال تبادل الآراء، تنعقد هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في سياق أكبر. وكما قلنا، هناك اختلافات واضحة في المنظور والنهج والطرائق في التعامل مع نزع السلاح والمسائل الأخرى. وذلك هو السياق الأكبر الذي ننظر من خلاله في بند جدول الأعمال عن تحسين أساليب العمل أيضا.

إن مسألة تحسين أساليب العمل، كما نراها، تتعلق بالأمور الموضوعية والإجرائية على حد سواء. ونتشاطر الرأي بأن هيئة نزع السلاح بحاجة إلى تعزيز والى بث الحيوية فيها. ونتشاطر الرأي أيضا بأن الهيئة ينبغي تمكينها لتحقق النتائج التي تمكنت من تحقيقها في الماضي، وبأنها ينبغي أن تمنح إمكانية تحقيق النتائج في المستقبل. والتحدي الرئيسي هو: كيف نفعل ذلك؟

ونتشاطر الرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة بأننا بحاجة إلى تبادل أوسع للآراء والى حوار أكثر شمولا، ونعتقد أن الهيئة قد تتمكن، كجزء من التبادل الأوسع للآراء، من النظر في المسألة الأكبر، مسألة كيفية تطوير نهج وطرائق جماعية للتعامل مع نزع السلاح النووي والتقليدي.

وكما قلنا في بياننا، يمكن للهيئة أن تنظر في إمكانية عقد دورة خاصة بها لتطوير توافق آراء أمني جديد. ذلك هو المطلوب. وكما ذكرت عدة وفود، المسألة ليست مسألة إجراءات؛ وإنما مسألة توفر الإرادة السياسية، ونحن لن نتمكن من إحراز التقدم ما لم نتوصل إلى اتفاق أو نحقق توافقا في الآراء بشأن المسائل الرئيسية.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بهذه الفرصة للتفكير في تحسين أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ونود أن نتشاطر في هذه التخمينات تعليقاتنا الموجزة جدا.

يعلن وفدي بداية عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا عن هذا الموضوع باسم حركة عدم الانحياز. إن الهيئة، بصفتها هيئة عالمية، تعبر عن مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بصفتها هيئة تداولية، فإن عملها يكتسي إذاً قيمة خاصة. والهيئة، بصفتها أحد الأجزاء الثلاثة المعنية بنزع السلاح، فإن لها مصادر قوة متأصلة يجب الحفاظ عليها. وقد حققت الهيئة إنجازات بارزة يشهد لها بها، وهو ما نوهنا به في بياننا العام، تجلت في صياغة مبادئ وتوجيهات وتوصيات بشأن مجموعة المسائل المتنوعة المدرجة في جدول الأعمال الحديث لنزع السلاح.

ونتفق أيضا مع وجهة النظر التي سبق الإعراب عنها بأن مشاكل آليات نزع السلاح العالمية، بما فيها الهيئة، لا تكمن في الأمور الإجرائية وإنما في الاعتبارات السياسية. ونحن مستعدون مع ذلك للنظر في التدابير العملية البناءة والبراغماتية اللازمة لتحسين طريقة عمل الهيئة. وتلك الأمور يمكن أن تتأتى، بالدرجة الرئيسية، من التحسينات في

أساليب العمل، التي تتطلبها حتى أفضل المؤسسات بين حين وآخر.

الخلاصة بالنسبة لنا هي أن ممارستنا الحالية يجب أن تعمل على تقوية وليس إضعاف دور الهيئة، وأن تعيد المصداقية إلى طريقة عملها، وأن تمكنها مرة أخرى من المساهمة في جهود نزع السلاح العالمية.

السيد رودريغيز زهار (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي أول كلمة لي في هذه الدورة، أود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أتقدم بالتهنئة إليكم سيدي الرئيس، وإلى أعضاء المكتب.

أود مجرد أن أطرح بضع أفكار قد تبدو متشائمة إلى حد ما. وأوافق على كل شيء تقريبا ذكره سفير سيراليون، وأوافق أيضا على التقييم الذي قدمته حركة عدم الانحياز في وثيقتها، ولا سيما الفقرة التي تشير إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول على تناول مواضيع معينة وإحراز تقدم في تلك المجالات. ولا شك أن الشلل الذي أصاب أجهزة نزع السلاح يبين ذلك بوضوح.

لكن يجب علينا أن نسلم أيضا بأنه لا توجد إرادة سياسية لدى الدول عامة لتغيير ممارساتها وأساليب عملها. ويجب أن نسلم أنه بغض النظر عما سمعناه من كلمات مؤداها أنه توجد إرادة للنظر في تدابير عملية جديدة، فإن حقيقة الأمر هي أن الدول جميعها مسؤولة عن ذلك. فكلنا نضطلع بالمسؤولية عن عدم الاستعداد لتغيير ممارساتنا. وينطبق هذا على مسائل بسيطة، بدءا من تلك التي أشارت إليها إيران والتي تتعلق بتعميم الوثائق قبل الاجتماعات، إلى المسائل الأكثر موضوعية كتلك التي أشار إليها ممثلا سيراليون والبرازيل. ولا نرى أي استعداد على الإطلاق لتعديل ممارساتنا في ما يتصل باستعمال وقتنا، ولا أرى أي إرادة على الإطلاق لإجراء مزيد من التغييرات بشأن بنود جدول الأعمال. وباختصار، لا نرى أي إرادة تذكر لدى الدول لكي تقوم حقا بتغيير ممارساتها.

وليست هذه مشكلة قاصرة على الهيئة؛ وإنما هي مشكلة واسعة الانتشار تؤثر على المنظمة في مجموعها. ولقد اتخذت المناقشات بشأن مسألة التنشيط شكل كلمات طنانة، لا أعتقد أنها ستحقق أي شيء.

هذا هو كل ما أردت أن أقوله بحق. وقد تبدو تعليقاتي قاسية بعض الشيء، ولكنني أعتقد أنها واقعية. ونحن إلى حد ما واقعون في شرك – بين بعض الدول التي لا ترغب في مناقشة مسائل معينة أو إحراز تقدم بشأنها، وبقية الأعضاء الذين لا يودون تغيير ممارساتهم. وهذا هو الحال الآن.

السيد لندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم الآن حيث أنني للأسف سأغادر في نهاية الأسبوع، وسيتولى نوابي المسؤولية من بعدي. ولكني آسف إلى حد ما لأننا لم نحرز المزيد من التقدم في هذا الأسبوع الأول، الذي يمثل ثلث الوقت المتاح لنا.

وإذ أركز الآن على الموضوع قيد النظر، وبعد أن أصغيت بانتباه إلى كل المساهمات، يمكنني أن ألمس أنه توجد، على الأقل، أرضية مشتركة، بمعنى أننا نبتغي جميعا تعزيز هذه الهيئة التي نرى كلنا أنها ما زالت ذات إمكانات كبيرة – وهذا استنتاج تم التوصل إليه على أساس جدواها في الماضي. وعلاوة على ذلك، تحقق هذه الهيئة بوضوح جانبين من التكامل. فهناك التكامل المتعلق باللجنة الأولى، بمعنى أن اللجنة الأولى تتسم بطابع سياسي كبير وعليها أن تعمل بسرعة شديدة، في حين أن هذه الهيئة محفل تداولي بحق — محفل للتفكير بطريقة متعمقة. ومن حيث الأعداد، ثمة تكامل أيضا مع مؤتمر نزع السلاح، لأن ذلك المؤتمر لا يوجد فيه، بطبيعة الحال، سوى ٦٥ عضوا، في حين أن كل أعضاء

الأمم المتحدة ممثلون هنا. ولهذا تتسم هذه الهيئة بأهمية جلية وجدوى واضحة.

وبعبارة محددة، أشعر دائما في إطار الأمم المتحدة بالانـدهاش إزاء الوقـت الـذي نقـضي في مـا يتـصل بالعموميات. وأقدر كثيرا في هذا الشأن الأسئلة الفائقة الأهمية التي طرحها زميلنا من سيراليون – أسئلة يتعين الرد عليها. لقد أحطت علما بعدد من النقاط المحددة، وأود أن أتناول بالتفصيل نقطة معينة أتمسك بها بشدة، على أساس تجربتي المتعددة الأطراف الطويلة إلى حد ما في محافل أخرى متعددة الأطراف. وأود بالفعل أن أؤيد بعض المقترحات التي تم طرحها حتى الآن.

وأود أن أتوجه بكلمة تحذير بشأن الفكرة التي أثيرت من قبل، ومؤداها أننا يمكن أن نركز على موضوع واحد بدلا من موضوعين. وتبدو هذه الفكرة لأول وهلة أنها مثيرة جدا للاهتمام، لأنها تسمح لنا بمزيد من الوقت ومزيد من المناقشة المتعمقة. غير أنه يمكنني أن أذكر للهيئة أن هذه الفكرة تمت تجربتها في العديد من المحافل الأخرى ولم تنجح قط. وهكذا فإنه بالإضافة إلى أنها ستجعل من الأكثر صعوبة التوصل إلى أي نوع من الحلول التوفيقية – لأنه يتعين على المرء دائما، في الإطار المتعدد الأطراف، أن يقبل بالحلول التوفيقية حتى يشعر الجميع أن شواغلهم قد لبيت من حيث الجوهر – وبالإضافة إلى أنه سيكون أيضا من الأكثر صعوبة التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال هيئة نزع السلاح، ستجد الهيئة أن مناقشة مجرد موضوع واحد لن تنجح قط. وسيكون هناك صمت طويل وفجوات طويلة. ولنحاول ألا نخترع العجلة من جديد.

وفي ما يتعلق بالمقترحات المحددة، وعلى أساس تجربتنا الأخيرة، أفضل أن يتم تكوين المكتب مسبقا وبطريقة حسنة التوقيت. لقد فقدنا أسبوعا كاملا بشأن الأعمال الهامة للهيئة، التي هي السبب الرئيسي في وجودي هنا على سبيل المثال – بدون طائل. ومن الأهمية بمكان، لمن يتجشمون عناء الحضور إلى هنا من جنيف، أن نقضي وقتنا على نحو ناجع. وفي هذا الصدد، لا تبشر تجربتي بالخير الكثير للمستقبل.

وهناك أيضا ميزة أخرى. والواقع أنه تم طرح مقترح لتقديم الورقات مسبقا للحد من البيانات العامة إلى أقصى قدر ممكن والتركيز بحق على ما نرمي إلى تحقيقه في هذه الدورة. ويجب أن نكون أكثر تركيزا وتحديدا. فنحن نقضي وقتا أطول مما ينبغي في مناقشة العموميات.

وهذان اقتراحان محددان يستحقان الاهتمام بحق. وآمل أن نتقدم في مداولاتنا اللاحقة بأفكار جيدة إضافية.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سأكون موجزا. تعلق اليابان، مثلها مثل بلدان أخرى عديدة، أهمية كبيرة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ما بين الدول الأعضاء بشأن بند جدول الأعمال الجديد عن التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح.

ولا أود أن أكرر بياني السابق الذي أدليت به في الجلسة العامة بشأن الولاية. وعلينا أن نبدد، عن طريق المداولات المكثفة بشأن فعالية أساليب عملنا، السمعة السيئة التي اكتسبتها هيئة نزع السلاح في السنوات القلائل الماضية.

واليابان على استعداد لأن تشارك بنشاط في هذه المناقشات لتلبية التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي.

وهذه ملاحظات عامة فحسب؛ وستقدم اليابان مقترحات محددة في بيان لاحق، حسب الاقتضاء.

السيد ديسبا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): حيث أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى خلال الدورة الحالية، اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أهنئ من خلالكم جميع أعضاء المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن سعادتي لإعلانكم بعد ظهر اليوم

عن تعيينكم لزميلنا ممثل بنن نائبا للرئيس. كما أود أن أرحب بحضور السفير تناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

إن وفد بلدي سعيد برؤية هيئة نزع السلاح تستأنف عملها في هذا العام، بعد توقف دام بضع سنوات. ونحن نرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جدول الأعمال علامة مشجعة. واليوم دعانا الرئيس إلى تبادل الآراء تجاه تحسين فعالية أساليب عمل الهيئة.

وجلي أن وفد بلدي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي حدد عددا من المبادئ التي ستسترشد بها أنشطة الدول الأعضاء الخمس والعشرين في الاتحاد بهذا الشأن.

إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تنظم عملنا معروفة جيدا. فهي تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية، وقد سماها البعض الثالوث. العنصر الأول هو المفاوضات، وبعض الحاضرين بيننا يعرفونها جيدا لأنهم حضروا من جنيف، وأعني هنا مؤتمر نزع السلاح، الذي يضم عددا محدودا من الأعضاء، وبالتحديد ٦٥ دولة عضوا. والعنصر الثاني هو البحوث، التي غالبا ما تنسى، ولكنها مهمة بالنسبة لنا في جنيف، وأعني معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو مصمم لكي يوفر للدول، والأمين العام، وإدارة شؤون نزع السلاح، الخبرة المناسبة عن مسائل الأمن ونزع السلاح. وثالثا، هناك المداولات بعضوية عالمية، ومن يعملون في نيويورك يعرفونها جيدا، وهي، اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح، التي تجتمع اليوم. وفي حين أن اللجنة الأولى غالبا ما تكون خاضعة لقيود سياسية ومتطلبات لتخطيط البرامج، تتمتع هيئة نزع السلاح بحرية أكبر في مناقشة مشاكل الأمن المتصلة بمسائل أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء.

إن المسألة التي تجمعنا معا اليوم هي: ما هو الإسهام الذي يمكن لهيئة نزع السلاح أن تقدمه لهدفنا المشترك، وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين؟ في رأي وفد بلدي ينبغي أن يكون ذلك هو التصدي للتهديدات التقليدية والجديدة التي يواجهها العالم. إن استراتيجية الأمن الأوروبي التي اعتمدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي تضمنت قائمة من خمسة تهديدات: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والصراعات الإقليمية، وفشل الدول، والجريمة المنظمة. ولا يمكننا أن نعزز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي نلتزم بها جميعا إلا بالتصدي لهذه التهديدات. وإذا فشلنا بالقيام بذلك، فستكون هناك مخاطر كبيرة بأن يجري تجاوز هذه المنتديات إلى محافل ذات طابع فريد أو مخصص، تكون لها عضوية محدودة وغير عالمية، وسيكون من عيوبها الرئيسية عدم شرعيتها، وبالتالي عدم فعاليتها. وفي هذا الصدد، فإن أهمية توافق الآراء تعتبر حاسمة.

إن فرنسا تؤيد جميع المبادرات الملموسة والواقعية التي يمكنها تعزيز فعالية أساليب عمل الهيئة. وستسهم فرنسا مع شركائها الأوروبيين في مثل تلك المبادرات في سياق المناقشات الأوروبية التي سنجريها حول هذا الموضوع خلال الأيام القليلة القادمة. وبالتالي سنعود إلى الهيئة برعاية الرئاسة النمساوية.

ولا يخطئن أحد: إن هذه العملية لن تكون بديلا عن الإرادة السياسية من الدول الأعضاء لكي تستخدم أفضل استخدام هذه الآلية التي أنشئت منذ ما يناهز ٣٠ عاما، من خلال تصديها للتحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أردت مجرد أن أبدي ملاحظة وهي أنه في اعتقادي بدأنا بداية جيدة جدا. وقد استمعت إلى ما لا يقل عن ستة مقترحات ملموسة قدمت هذا الصباح، بالإضافة

إلى النقاط التوجيهية للمناقشة العامة التي عرضها ممثل سيراليون. وبالتالي، أعتقد أن لدينا بعض الطعام على المائدة.

وأود أيضا أن أحذر من أننا ينبغي ألا نرفض مباشرة ومنذ البداية أي مقترح أو فكرة، بما في ذلك فكرة تخصيص مسألة واحدة لكل دورة. وفيما يخص الولايات الواحدة، فإن كل شيء مطروح على الطاولة. وأود أن أشجع على اتباع هذا النهج أيضا من جانب حكومات أخرى بينما نمضي قدما.

ولدي طلب أخير. سأكون ممتنا لو تمكنت الأمانة من إصدار برنامج منقح للجلسات بعد الانتهاء من عملية انتخاب الفريق العامل الأول لكي نعرف بالضبط الوقت المتبقي لكل مسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على اقتراحه المتعلق ببرنامج العمل. وأود أن أؤكد له أن المكتب يعمل على إعداد برنامج منقح وسنصدره قريبا.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستمع إلى ردود فعل على الأفكار الخاصة بالعلاقة بين مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من حيث الحوار. وأقول ذلك ليس لأنه ورد في الفقرة ٣ من قرار العام الماضي بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح (القرار ٩١/٦٠) فحسب، بل أيضا – وربما يبدو هذا الكلام استفزازا – لأنه من وجهة نظرنا أصبح مؤتمر نزع السلاح جهازا تداوليا أكثر منه هيئة تفاوضية، ويواجه المؤتمر طريقا مسدودا فيما يتصل بالمفاوضات. وهنا يكفي أن ننظر إلى تقرير المؤتمر. وآمل ألا يلجأ أعضاء المؤتمر إذا كانوا حاضرين معنا اليوم، إلى ضربي على أم رأسي بسبب ما أقول، ولكن يبدو أنه عندما يكون عملهم في حالة ركود، وعندما لا تكون لديهم مفاوضات بل حالة جمود، فإن ذلك يؤثر على عملنا إلى حد كبير. وبالتالي، في رأيي أصبح مؤتمر نزع السلاح، كما قلت سابقا، هيئة تداولية أكثر منه هيئة تفاوضية.

وبالتالي، ربما يتعين علينا أن ننظر في بعض جوانب هذه المسألة. وقد تكون هذه وجهة نظر وفد واحد، ولكن من الناحية المؤسسية واعتبارا للولاية التي ائتمنتنا بها الجمعية العامة، يجب أن نجري هذا الحوار. وينبغي أن نقرر كيف يتم ذلك وبأي شكل، ولكن أعتقد أننا لا بد لنا من النظر في هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة، أود أن أدعو السيد تناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، إلى مشاطرة ملاحظاته معنا حول هذه المسألة.

السيد تناكا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت باهتمام شديد إلى المناقشة في هذا الصباح. وحيث أنني أحضر اجتماع هذه الهيئة للمرة الأولى، توجد لدي بطبيعة الحال بعض الملاحظات. سوف ألتزم جانب الإيجاز، ولكن ربما لأنني قادم من الخارج ستكون لدي وجهة نظر مختلفة. وآمل أن نتمكن من مناقشة بعض ملاحظاتي في مرحلة لاحقة في الأسبوع المقبل.

إن الانطباع الأول الذي تكون لدي من الاستماع إلى هذه الهيئة هو بالتأكيد اتساع مدى الموضوع نفسه، وبالتالي، من الصعب أن نحدد بالضبط ما هو موضوع المناقشة. أن الأمر يشبه ركل الكرة في ملعب واسع لكرة القدم – بينما تتدحرج طابات عديدة في هذا الركن من الملعب أو ذاك – والمناقشة تميل إلى التشتت، وأحيانا تكون بدون تركيز.

كذلك، كما يعلم الأعضاء، فإن نزع السلاح له علاقة وثيقة بالحالة الأمنية اليوم، وهذه الحالة غير ثابتة والعالم يتغير باستمرار. وبطبيعة الحال، تتغير الإرادة السياسية باستمرار أيضا. وعلى أية حال، فإن جدول الأعمال الذي نناقشة في دورة من ثلاث سنوات لا يتلاءم مع الحالة المتغيرة. وربما ستحل هذه المشاكل في الأسبوع المقبل، عندما

نتناول موضوع الفريق العامل، وستصبح المناقشة أكثر تركيزا، بحيث يحدث تقارب أكبر في الآراء بشأن مسائل معينة. ولكن الانطباع الواضح الذي تكون لدي هو اتساع وتنوع مواضيع النقاش. وبالإضافة إلى ذلك، هذا الاجتماع العام خصص للإدلاء بالبيانات، ولذلك من الصعب علينا أن نجري تبادلا للآراء.

وعلى أية حال، لدي انطباع، بعد حضوري لأول مرة في هذه الهيئة، أن علينا أن نطور طريقة لتسهيل المناقشة كي تكون أكثر تركيزا. ومن هذا المنظور لدي ملاحظتان.

الأولى، هي أنه في ما يتعلق بالهيئات المتعددة الأطراف التي لدي فيها خبرة أعوام كثيرة، أدت الأمانة العامة دورا أساسيا في تقديم أوراق معينة وآراء وعروض من الخبراء. وبطبيعة الحال، نعلم بأن عملية إصلاح يجري الاضطلاع بها في الأمم المتحدة وعلينا أن نتجنب كتابة أية أوراق غير لازمة. وأنا أتفق مع هذه النظرة بالتأكيد. وفي الوقت نفسة، وإذا أخذنا على سبيل المثال مسألة تدابير بناء الثقة، فهناك العديد من هذه التدابير، بما فيها التدابير الإقليمية والمواضيعية، ولكن مناقشة مثل هذه التدابير تميل إلى عدم التركيز. وبالتالي، قد يكون من المفيد قيام الأمانة العامة بتقديم ورقة من فترة إلى أخرى تعرض وصفا لتدابير بناء الثقة. ويتعين علي أن أفكر مليا في الأيام والأسابيع القادمة بما يدور في ذهني وبما قلته اليوم، ولكن قد يكون التفاعل من جانب الأمانة العامة مفيدا في بعض الأحيان.

وفي هذا السياق أيضا، قد يكون من المفيد للوفود لدى مناقشة مواضيع معينة الاستعانة بالخبراء من الخارج الذين قد يساعدون الأعضاء في التركيز عند بحث بعض المسائل المواضيعية. إن مثل هذه الوسائل التي تساعد على التركيز في مناقشات هذه الهيئة ربما ستؤدي إلى المزيد من التبادل الموضوعي للآراء بين الوفود. وقد يكون من قبيل الافتراض من جانبي أن أعرض آرائي بعد مجرد خمسة أيام من الاستماع لمناقشات الأعضاء، ولكن أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للحديث عن ذلك حيث أن الفرصة أتيحت لنا اليوم لكي نتحدث عن الأمور الإجرائية. وبالتالي، ربما كان هذا هو الوقت المناسب لكي أتكلم، ولذلك أخذت الكلمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد تناكا على مشاطرتنا آراءه بشأن هذه المسألة الهامة. وأود بالنيابة عن الهيئة أن أؤكد له تقديرنا العميق لإسهامات إدارة شؤون نزع السلاح ونتطلع إلى المزيد منها في المستقبل.

وبعد ذلك أستطيع القول إننا أجرينا جولة أولى ممتازة من المناقشات حول هذه المسالة. وكما أعلنت سابقا، سوف نستمر في مناقشة المسألة نفسها يوم الإثنين بعد الظهر. وأعتقد أنه سيكون أمرا مساعدا لجلستنا القادمة أن أقدم تلخيصا لما استمعنا من الوفود اليوم.

وأعتقد أن غالبية الوفود تكلمت عن خمس أو ست مسائل. أولها يتعلق بدور هيئة نزع السلاح بشكل عام. وتكلم عدد من الوفود على فعالية وأهمية هيئة نزع السلاح في سياق إطار آلية الأمم المتحدة الشاملة لنزع السلاح. ولا أدري إذا كان ذلك سيشكل جزءا من مناقشة أساليب العمل، ولكن هذا ما أثاره عدد من الوفود، وأعتقد أنه يدخل في تقييمنا العام لأساليب العمل. كانت تلك إحدى المسائل.

ثانيا، أعتقد أن عددا كبيرا من الوفود تكلم على جدول أعمال الهيئة في سياق مسألة عما إذا كانت فترة السنوات الثلاث ملائمة أو عما إذا كان عدد المسائل التي ننظر فيها مناسبا. هل نحتاج إلى مسائل أقل أو أكثر؟ وقد أثيرت هذه المسائل فعلا من جانب عدد من الوفود.

ثالثا، تكلم عدد من الوفود على منهجية الجلسات التي نعقدها الآن وعما إذا كان طول الدورة العامة

الموضوعية مناسبا. هل فترة ثلاثة أسابيع كافية أم أنها قصيرة أكثر مما ينبغي؟ وهل نحتاج إلى اجتماعات أخرى كما هو الحال في الدورة الاستثنائية؟ كانت تلك بعض المسائل التي أثيرت.

رابعا، استمعنا إلى بعض الوفود التي تكلمت على المسائل التنظيمية، كتشكيل المكتب والوثائق. فهل يمكننا أن نتفق على إنشاء المكتب في وقت سابق لما نحن فيه الآن، لكي يكون جاهزا مقدما، ولكي يتمكن أعضاؤه من الاستعداد لهذه الدورة؟ تلك كانت بعض المسائل الأخرى التي أثيرت.

خامسا، أعتقد أن بعض الوفود تكلمت على النظام الداخلي، بما في ذلك أسلوب اتخاذ القرار المعمول به الآن، وهو على أساس توافق الآراء. وقد نرغب في النظر في هذا النظام الداخلي للوقوف على إمكانية إدخال تحسينات عليه.

أخيرا، أعتقد أن ممثلين عديدين تكلموا عن العلاقات بين هيئة نزع السلاح والهيئات الأخرى التي تتعامل مع نزع السلاح، مثل اللجنة الأولى أو مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

فيما يخص الجلسة المقبلة يوم الاثنين، أود أن أشجع جميع الأعضاء على المجيئ بأفكار وآراء محددة بشأن تلك المسائل أو مسائل أخرى يعتقدون أنها ينبغي أن تناقش في سياق تحسينات أساليب عملنا. وخطتي بعد ذلك هي أنني، بعد أن نعقد جلسة أخرى بشأن هذا الموضوع ونستمع إلى مزيد من البلدان – ويمكن للممثلين الذين تكلموا اليوم أن يكونوا أكثر تحديدا في المرة القادمة – سأحاول، كما وعدت، أن أشكل فريقا من ''أصدقاء الرئيس'' بشأن هذه المسألة، وربما فريقين، ليعملا مع جميع الدول الأعضاء بغية الخروج بأي نتائج أو ختام لهذه المناقشة التي نجريها الآن. ويمكن للأصدقاء أيضا أن يستخدموا شكل الجلسات غير الرسمية، إذا كانت هناك أي حاجة، بالإضافة إلى الجلسات العامة التي نعقدها.

هذا، وستُعقد جلستان للفريقين العاملين هذا الظهر، بدء من الساعة ١٥/٠٠ في نفس قاعة المؤتمرات. وسأرى الأعضاء مرة أخرى يوم الاثنين المقبل في نفس قاعة المؤتمرات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.